رؤية مؤسسة الرابطة الاقتصادية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

مقدم الى الاجتماع المشترك لوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمات من المجتمع المدني

اسمحوا لنا ان نتقدم برؤية اولية حول تطبيق اهداف التنمية المستدامة وذلك على النحو التالي:

1- دور منظمات المجتمع المدني في التعافي والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة في:

- الشراكة مع السلطات في دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ووضع الحلول المناسبة على مستوى الاقتصاد الكلي.
- العمل مع الفئات الهشة ودعمهم وتدريبهم على اختيار انشطة مدرة للدخل.
- القيام بدراسات جدوى للمشروعات والأنشطة المنزلية والأسرية صغيرة الحجم.
- مساعدة الشباب الخريجين على تطبيق وتمويل مشروعات التخرج في مجالات الهندسة والبرمجة وغيرها.
- دعم عقد ورش تساهم في وضع حلول لمشكلات المشروعات الصغيرة والاصغر وخاصة في مجالات دراسة الجدوى والتمويل والتسويق.
- العمل مع السلطات المحلية وخاصة في الارياف على دعم السكان في زيادة الانتاج الزراعي والحيواني وانتاج الطاقة من الشمس وغيرها.
- وضع برامج تدريب للشباب والشابات في المجالات التقنية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وغيرها للحصول على فرص عمل.
- العمل مع القطاع الخاص والقطاع العام من اجل قيام مشاريع مشتركة تساهم في اعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد وخلق فرص عمل للحد من البطالة والفقر.

2- اسهام منظمات المجتمع المدني من خلال الشراكة في خفض نسبة الفقر والبطالة والحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي ومواجهة اثار التغيرات المناخية والبيئية:

- بناء قاعدة بيانات الكترونيه مركزية توثق الفئات التي تعاني البطالة والفقر والمجاعة ليسهل الوصول اليها.
- تطوير برامج منظمات المجتمع المدني التنموية المقدمة للفئات الهشة في المجتمعات المحلية.
- تعزيز برامج منظمات المجتمع المدني في مجالات التكافل الاجتماعي والبرامج المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والتي تهدف للحد من المجاعة.
- زيادة التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الأنشطة التي تهدف للحد من البطاقة والفقر.
- العمل على تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مكافحة البطالة.
- المشاركة في وضع برنامج للتنمية البشرية والاقتصادية ذو اهداف مزمنة للحد من البطالة والمجاعة والفقر.
- البحث عن مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في الحد من نسب الفقر والبطالة.
- تحويل المساعدات العينية للفقراء وتحويلها الى مساعدات مالية وحث المستهدفين الى العمل بدلا من انتظار المساعدات.
- ارساء ونشر ثقافة العمل بين العاطلين عن العمل والفقراء وتنمية الشعور بالاعتماد على النفس.
- تدريب الفقراء والعاطلين على مهن مدرة للدخل والتي تساعدهم على الاعتماد على الذات.
- تسهيل الحصول على القروض للشباب الخريجين والعاطلين على العمل من بنوك التمويل الاصغر الاسلامي.
- تشجيع الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي وانتاج الغذاء من اجل تجاوز ازمة الأمن الغذائي محليا اضافة الى تسهيل استيراد المواد الغذائية الأساسية وبيعها بأسعار معقولة.

- تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في اقامة مشاريع توفر فرص عمل للعاطلين.

3- التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة:

- الحرب والاضطرابات السياسية والامنية وانقسام المجتمع المدني.
- فشل مشروع التنمية وانهيار المنظومة الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على انشطة منظمات المجتمع المدني.
- صعوبات تشريعية وتنظيمية تعيق نشاط منظمات المجتمع المدني.
- صعوبات مرتبطة بغياب مشروع عام للتنمية المستدامة ودور منظمات المجتمع المدني في تحقيق اهدافها.
- تغييب منظمات المجتمع المدني عن المشاركة الفعالة في رسم سياسات التنمية المستدامة وبالتالي ضعف دورها في تحقيق أهدافها.
- ضعف الشراكات في المجتمع المدني على كافة المستويات والاصعدة مما يعيق دور المنظمات في تحقيق اهدافها.
- تسييس انشطة بعض منظمات المجتمع المدني وخلق بلبلة في انشطتها وغياب الحيادية في تلك المنظمات.
- غياب التخصص المطلوب في اهداف وانشطة اغلب منظمات المجتمع المدني.
- انتهاج بعض الاجراءات الرسمية التي لا تساعد على تسهيل حركة منظمات المجتمع المدني.
- صعوبات داخلية في إطار ادارة انشطة منظمات المجتمع المدني وغياب الحوكمة.
- حصر الدعم الخارجي لبعض منظمات المجتمع المدني لأسباب غير واضحة وضعف الرقابة الرسمية.
- غياب الشفافية في علاقة المنظمات غير الحكومية الدولية في تنفيذ المشاريع حصرا مع منظمات بعينها وغياب العدالة في التعامل مع منظمات المجتمع المدني حسب تخصصاتها.

4- دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التغير المناخي والحفاظ على البيئة:

- الحث على إصدار تشريعات للحفاظ على البيئة والحد من اضرار التغير المناخي.
- تشجيع الانشطة الاقتصادية ومشاريع الاستثمار الصديقة للبيئة.
- تحقيق الاستدامة البيئية ووضع ذلك ضمن أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.
- ضمان وصول منظمات المجتمع المدني والجمهور الى المعلومات الشفافة وذات المصداقية حول البيئة والمناخ.
- التحفيز على المشاركة المجتمعية وتعزيز الوعي والتثقيف بقضايا البيئة والتغير المناخي وأهمية الحفاظ على البيئة والحد من اثار التغير المناخي.
- اضطلاع منظمات المجتمع المدني بدور رقابي على الانشطة الاقتصادية المختلفة وكشف اي انتهاكات لقواعد الحفاظ على البيئة ووقفها على الفور.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات والاجراءات المتصلة بالبيئة ومراقبة تنفيذها والعمل على وقف اي انحرافات.

5- دور المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية وخاصة في التعليم والصحة:

1. في مجال التعليم:

- حل مشاكل التعليم المتراكمة والعمل على استمرار العملية التعليمية دون اضرابات.
- تلبية مطالب المعلمين في حياة كريمة برفع الاجور لتتناسب وغلاء المعيشة.
- اعادة تأهيل المرافق التعليمية وتحديثها والحفاظ على البنية الأساسية في مرافق التعليم المختلفة.
- اعادة تأهيل المعلمين وتدريبهم على اسس وتطبيقات حديثة تساعد في تلبية حاجات السوق.
- اعادة النظر في مرافق التدريب الرسمية والأهلية لتواكب حاجات الاقتصاد والمجتمع وخلق متدربين حسب حاجات السوق.
- العمل على ضمان ان يتمتع الشباب من الجنسين على التعليم الابتدائي والثانوي والفني دون تمييز ومجانا.

- عقد شراكات بين اجهزة التعليم والتدريب ومنظمات المجتمع المدني.
- البحث عن مصادر تمويل لمنظمات المجتمع المدني لضمان انخراطها في متابعة تطوير اساليب التعليم والتدريب وتقديم المشورة لأجهزة التعليم والتدريب.
- زيادة فرص التدريب في قطاع التعليم المهني للمساعدة في الحد من البطالة.

2. في مجال الصحة:

- تطوير وتحديث وتوسعة مرافق التدريب لعمال الصحة القائمة واستحداث مرافق جديدة.
- تطوير وتحديث برامج التدريب في مجالات الصحة العامة وصحة المجتمع.
- اشتراك منظمات المجتمع المدني مع وزارة الصحة وإدارتها المحلية في مساعدة ادارات المرافق الصحية في تحسين مستوى الأداء.
- مراقبة اداء مراكز التدريب الصحية الاهلية وقياس مدى التزامها بقواعد التدريب النافعة.
- البحث عن مصادر تمويل للتعاون بين مؤسسات التدريب في قطاع الصحة ومنظمات المجتمع المدني.

6- الاولويات التي ترى منظمات المجتمع المدني التركيز عليها في الفترة المقبلة ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة:

- وقف الحرب وتحقيق السلام وإقامة نظام حكم يتجاوب مع المشكلات التي كانت سبب في الحرب.
- استئناف صادرات النفط والغاز وتنمية الموارد المالية للحكومة من خلال اعادة تدوير عجلة الاقتصاد الانتاجي والخدمي.
- البحث عن مصادر تمويل مالية كبيرة لحل مشكلات الاقتصاد التي تسببت بها الحرب وتمويل اعادة الاعمار وتحسين مستوى الحياة على طريق التنمية المستدامة.
- وقف الانهيار الاقتصادي في مجالات العملة والتضخم والاسعار ورفع الاجور كأول متطلب للاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

- تنفيذ خطة سريعة للحد من سوء الاوضاع الانسانية والتخفيف من الفقر والمجاعة وسوء التغذية وذلك لحفظ الحياة اولا.
- تحسين مستوى الخدمات الأساسية للسكان وخاصة خدمات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة.
- اشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمانحين مع الحكومة لوضع خطة شاملة لإعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد على طريق ارساء اسس ومقومات التنمية المستدامة.
- وضع خطة مجتمعية شاملة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ووضع اسس واليات تنفيذها.

7- الية تفعيل الشراكة مع منظمات المجتمع المدني:

- تشكيل فريق مشترك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وممثلين عن منظمات المجتمع المدني المهتمة وممثلين عن المنظمات الدولية غير الحكومية لوضع خطة تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- سن قانون ينظم الشراكة المجتمعية من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- تأسيس شبكة معلومات متقدمة تساعد في توفير بيانات تدعم اتخاذ قرارات اقامة خطط للنهوض بمستوى التنمية المستدامة.
- التنسيق بين الجهات الرسمية والأهلية والأجنبية ذات المصلحة في تنفيذ متطلبات تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

اعداد: د. حسين الملعسي

رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

عدن ابريل 2024